

الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين: المواقف والعوامل المحددة to the Syrian refugee crisis: attitudes and European response determining factors

فيروز حميدي

جامعة الجزائر 3، dr.fairouzhamidi@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/22

تاريخ القبول: 2022/12/05

تاريخ الاستلام: 2022/11/02

ملخص:

تتمتع قضية اللاجئين السوريين باهتمام دولي بالغ، بالنظر الى الآثار المترتبة عنها سواء بالنسبة للاجئين الذين فروا من سوريا بحثا عن الأمن وأملا في مستقبل أفضل، أو بالنسبة لدول اللجوء خاصة الدول الأوروبية التي استقبلت أعدادا هائلة هي الأكبر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة تسليط الضوء على المواقف الأوروبية المتباينة من أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا، ونسعى الى الكشف عن العوامل المحددة لهذه المواقف، ومحاولة إيجاد حلول لهذه القضية توازن بين مصالح الدول المضيفة من جهة، ومصصلحة اللاجئين السوريين من جهة أخرى، وذلك بالاستناد الى القوانين والتشريعات الدولية. كلمات مفتاحية: اللاجئين السوريون، أوروبا، دول اللجوء، العوامل المحددة، المواقف الأوروبية، الاستجابة الأوروبية.

Abstract:

The issue of Syrian refugees is receiving great international attention in view of the implications thereof, either for refugees who escaped from Syria in search of security and hope for a better future, or for the countries of refuge, namely the European countries, which received gigantic numbers representing the largest since the end of World War II.

In light of which, the aim of this research paper is to endeavour shedding light on the different European attitudes on the Syrian refugee crisis in

Europe; meanwhile, we alike seek to uncover the determining factors of such attitudes, and look for solutions to this issue that equilibrate the interests of the host countries on the one hand, and the interests of Syrian refugees on the other hand, in accordance with the international laws and regulations.

Keywords: Syrian refugees; Countries of refuge; Determining factors; European attitudes; European response.

المؤلف المرسل: حميدي فيروز. dr.fairouzhamidi@gmail.com

1. مقدمة:

تسبب الصراع الدائر في سوريا منذ 2011 بأزمة لجوء، هي الأكبر في العالم منذ الحرب العالمية الثانية حيث تزايد تدفق اللاجئين السوريين باتجاه أوروبا من أجل الهروب من هذا الصراع من جهة وبخنا عن حياة أفضل، خاصة أن دول الجوار التي لجأ إليها السوريون أولاً مثل الأردن والعراق ولبنان تعرف أوضاعا اقتصادية سيئة وتعرف تواجدا مكثفا للاجئين الفلسطينيين، مما دفع اللاجئين السوريين الذين فروا من الحرب القائمة في سوريا لتغيير وجهتهم نحو أوروبا، وهو ما خلق أزمة في الدول الأوروبية التي اختلفت ردود أفعالها تجاه اللاجئين، إذ تغلبت المخاوف الأمنية والحسابات السياسية على الحسابات الإنسانية والأخلاقية في بعض الدول مثل دول أوروبا الشرقية، في حين تميزت دول أخرى بسياسات أكثر اعتدالا تجاه اللاجئين السوريين مثل ألمانيا و السويد.

تهدف دراستنا إلى التعرف على الاستجابة الأوروبية والمواقف المختلفة من أزمة اللاجئين السوريين، والعوامل المحددة لهذه المواقف وذلك عبر طرح التساؤل التالي: كيف كانت الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين وماهي العوامل المحددة لهذه الاستجابة؟

كإجابة أولية على هذا التساؤل طرحنا الفرضيات التالية:

- كانت الاستجابة الأوروبية متماثلة تجاه أزمة اللاجئين السوريين.
- حظي اللاجئين السوريون بالترحيب وتسهيل إجراءات اللجوء في أوروبا.
- اعتمدت الاستجابة الأوروبية اتجاه أزمة اللاجئين السوريين على العامل الأمني فقط، وتم تجاهل باقي العوامل.

تعتمد مختلف مقاربات تحليل السياسة الخارجية على مستويات ثلاث في التحليل: هي الوصف، التفسير والتنبؤ، في الدراسة الوصفية يتمحور السؤال المهم حول وصف وتحديد الحقائق، بينما الدراسة التي تهدف للتنبؤ فهي تسعى لمعرفة ما يمكن أن يحصل، أما التفسير فيقوم على دراسات تحاول تفسير سلوك السياسة الخارجية لدولة ما من خلال البحث عن الدوافع التي حدثت بتلك الدولة للتصرف بطريقة ما وليس بأخرى. (بوصبوعة، 2016)

قمنا في بحثنا هذا بالاستعانة بالدراسة الوصفية حيث قمنا بوصف الظاهرة المتمثلة في الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين، من خلال ووصف الوضع القائم لظاهرة بشكل دقيق ومفصل من خلال جمع المعلومات والبيانات والحقائق مما يعطينا صورة واقعية أو أقرب ما تكون عن هذا الواقع، بالإضافة الى الدراسة التفسيرية لهذه الظاهرة.

اعتمدنا على المنهج المسحي في محاولة الإجابة على التساؤل المطروح، والتحقق من فرضيات الدراسة، وهو منهج لا يقف عند حدود الوصف المجرد للظاهرة وحركتها وعناصرها، ولكنه يمتد ليشمل وصف العلاقات والتأثيرات المتبادلة، والوصول إلى نتائج تفسر البنية وتأثيراتها للوقوف على الأسباب والمقدمات في علاقاتها بالنتائج، ويقوم المنهج المسحي بدراسة الظواهر عن طريق جمع البيانات حولها وحول مكوناتها وظروفها الحالية. (نمار، 2021)

2. الإطار المفاهيمي لظاهرة اللجوء

إن مفهوم اللجوء ليس مفهوما حديثا، بل ارتبط بالحروب التي قام بها الانسان منذ القدم، وقد تناولت مختلف الديانات موضوع اللجوء حيث صاحبت ظاهرة اللجوء الإنسان على وجه الأرض عبر التاريخ.

ظلت قضية اللاجئين لفترات طويلة مجرد قضية إقليمية تخص حدثا بعينه أو منطقة بعينها، فلم يتم النظر إليها باعتبارها قضية دولية يتعين معالجتها على المستوى الدولي إلا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، بسبب تدفق مجموعات كبيرة من اللاجئين فرارا من الدول التي كانت تشهد معارك مسلحة طاحنة.

1.2. المفهوم اللغوي لمصطلح اللجوء

كلمة اللجوء مشتقة من مصدر الفعل لجأ:

يقال لجأ إلى الشيء، والمكان يلجأ لجأ لجوءً وملجأ، بمعنى لاذ به واعتصم، ويقال لجأت إلى فلان أي استندت إليه واعتضدت به، ولجأت من فلان إذا عدلت عنه إلى غيره، كأنه فيه إشارة إلى الخروج والانفراد، ويقال لجأ من القوم، أي انفرد عنهم وخرج عن زمريهم إلى غيرهم، فكأنه تحصن منهم، وألجأه إلى الشيء أي اضطر إليه. (منظور، 1994)

2.2. المفهوم الاصطلاحي لمصطلح اللجوء:

تقع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية مواطنيه وإذا لم تتمكن من توفير هذه الحماية في ظل ظروف صعبة كالحروب والمجاعات وغيرها، يصبح الافراد عرضة لانتهاكات صارخة لحقوقهم الأساسية، مما يضطرهم لمغادرة اوطانهم بحثا عن أوضاع أفضل، ويطلق على عملية الهروب خارج حدود البلد بحثا عن الحماية مصطلح "اللجوء".

يمكن تعريف اللجوء على أنه: طلب العصمة والحماية للإنسان أو الجماعة في مكان غير المكان الأصلي له أولها، نتيجة وجود خطر يهدد الإنسان أو الجماعة أو اعتقادا بوجود خطر أو تهديد لهذه

الأخيرة، سواء كان من الجانب الروحي أو على ممتلكات مالية سواء كانت عينية أو منقولة، ويكون ذلك الوضع هو الحافز والمسبب والمسئول عن لجوء تلك الجماعة أو الإنسان. (مسلم، 2008)

يقصد باللاجئ في الفقه الدولي أنه "كل شخص اضطر إلى مغادرة دولته بسبب الخوف على حياته أو حريته من التعرض للاضطهاد لأسباب سياسية أو بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الفيضانات. (خضراوي، 2014)

3. الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين

سجلت الدول الأوروبية ما يقارب مليون طلب لجوء في عام 2015، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن نصف طالبي اللجوء الذين حاولوا الاحتماء في أوروبا خلال هذا العام، قادمون بصفة أساسية من سوريا والعراق وأفغانستان. (بوحنية، 2017، صفحة 104)

يمثل اللاجئين 2% من عدد سكان الاتحاد الأوروبي (ياسين، 2018، صفحة 26)، حيث تعد أوروبا الوجهة المفضلة للاجئين عبر العالم، وذلك نظرا لنمط الحياة الاقتصادية والاستقرار السياسي الذي تشهده معظم الدول الأوروبية، كما ساهم الخطاب الإنساني والترحيب الذي حظي به اللاجئين عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الأوروبية في إقناع اللاجئين السوريين الفارين من الحرب باللجوء إلى أوروبا، حيث كان لهذا الترحيب أثر إيجابي في أوساط اللاجئين في دول الجوار أو ممن ينتظرون فرصة اللجوء. (نيوز، 2015)

مع اشتداد الحرب في سوريا وتشبع مخيمات اللاجئين في دول الجوار الفقيرة نسبيا مثل الأردن ولبنان التي تعاني أصلا من ظروف اقتصادية صعبة، و تواجد مكثف أيضا للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى عجز المنظمات الإنسانية سواء الأمية أو التطوعية على تلبية احتياجات اللاجئين، اضطر السوريون إلى سلك طرق مختلفة بعضها يشكل خطرا حقيقيا على حياتهم حيث تعرض الكثيرون منهم إلى الغرق والتشتت الأسري، والتعرض لعمليات النصب من قبل مافيا التهريب في سبيل اللجوء إلى أوروبا التي

يتواجد بها 11.6% من إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين حول العالم في أوروبا. (ياسين، 2019، صفحة 21)

أدى تدفق اللاجئين السوريين نحو أوروبا إلى انقسام حاد داخل القارة الأوروبية ومع إطالة مدة الأزمة، تزايدت الخلافات بين أعضاء دول الاتحاد الأوروبي وراحت العديد من دول الاتحاد تبحث عن حلول أمنية وعسكرية لمنع وصول اللاجئين إلى سواحلها بدلا من الحلول الإنسانية والشاملة التي تعتمد على إرادات سياسية موحدة، بينما حاولت دول أخرى تبني سياسات أكثر اعتدالا مثل مبادرة ألمانيا وسياسة "الباب المفتوح" (الحوامدة ف.، 2017، صفحة 123)، حيث رحبت ألمانيا باللاجئين السوريين وسهلت لهم إجراءات الإقامة.

لم تكن الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين متماثلة، إذ أبدت بعض الدول تفهما لهذه الأزمة متمسكة بقيم حقوق الإنسان وحماية اللاجئين، في حين تذرعت دول أخرى بهواجس أمنية وديموغرافية واتخذت إجراءات متشددة تجاه اللاجئين ومعظم هذه الدول كانت دول عبور اللاجئين.

أما في الأوساط الشعبية فقد شكلت قضايا الهجرة واللجوء المشكلة الأولى التي يواجهها الاتحاد الأوروبي بالنسبة للرأي العام الأوروبي، ذلك حسب استفتاء أجري في ربيع 2015، بنسبة 38 % من الأشخاص الذين تم استجوابهم، لكن هذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى، لتصل إلى 65 % من المالطيين، و56% من اليونانيين، و27 % فقط من البرتغاليين. (col, 2015, p. 22)

يمكن تقسيم الموقف الأوروبي من اللاجئين السوريين إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1.3. سياسة الترحيب والاستيعاب:

تمثل ألمانيا هذا الاتجاه حيث تبنت في عام 2015 - بداية أزمة اللاجئين السوريين - موقفا مرحبا باللاجئين، وأعلنت عن فتح حدودها وتسهيلات إجرائية لدخول أكبر عدد ممكن من السوريين طالبي اللجوء، وتشاركها ذات الموقف كل من السويد، النمسا، هولندا وإسبانيا.

توجد اعتبارات اقتصادية وديموغرافية تدعو ألمانيا للترحيب باللاجئين، فضلا عن المبررات الأخلاقية التي يتم تسويقها، وتتمثل تلك الاعتبارات في انخفاض معدل النمو السكاني في ألمانيا بشكل كبير مقارنة بدول أخرى كالمملكة المتحدة مما يهدد تنافسية الاقتصاد الألماني في القارة الأوروبية. (Peston, 2015)

تعرف ألمانيا بانتمائها للدول ذات الطبيعة الديموغرافية غير المتوازنة حيث ترتفع نسبة العجائز مقارنة بالشباب، مما يؤثر بشكل كبير على العمليات الاقتصادية داخل البلاد ويزيد الضغوط والأعباء على الحكومة الألمانية لأن ما ستقوم بدفعه لكبار السن من معاشات وتعويضات وتأمينات صحية لن تسترده مرة أخرى نتيجة لوجود عجز في الأيدي العاملة، بسبب انخفاض معدلات الشباب وانخفاض معدلات المواليد الجدد ولذلك فعملية استقبال اللاجئين السوريين ستكون ذات عائد اقتصادي كبير على البلاد (عبدالله، 2016).

2.3. سياسة الاستقبال الحذر:

قامت بعض الدول الأوروبية باستقبال اللاجئين السوريين على أراضيها، ولكن هذا الاستقبال كان حذرا حينا ومشروطا في أحيان أخرى، وتترجم هذا المنحى فرنسا وبريطانيا، حيث استفاد السوريون في فرنسا من برامج استضافة عدّة موجهة للفئات السكانية الضعيفة وللأشخاص الذي يحتاجون إلى الحماية بصفة لجوء كالأطفال واللاجئين السياسيين.

يُعدُّ هذا البرنامج آلية لمنح تأشيرات اللجوء للسوريين اللاجئين في لبنان وتركيا والأردن بصفة خاصة، ما يتيح لهم فرصة دخول الأراضي الفرنسية بصورة شرعية وطلب اللجوء، كما تشارك فرنسا منذ عام 2014 في برنامج إعادة التوطين الخاص بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (الخارجية، 2021)

رغم الموقف الفرنسي الرسمي المرحب إلا أن الكثير من رؤساء البلديات والأحزاب وغيرهم عارضوا بشدة تسهيل دخول اللاجئين الى فرنسا باعتبارهم "إرهابيين محتملين".

أما بريطانيا والتي طالما شكلت الملاذ الأول للمهاجرين حتى قبل الأزمة السورية، فالتحذت سياسات حذرة في البداية، لكنها أصبحت أكثر تسامحاً في السنوات الأخيرة حيث خلصت دراسة بحثية أجرتها جامعة غلاسكو البريطانية سنة 2018 بعنوان "بناء المستقبل... توجهات شباب اللاجئين السوريين ومواقف السكان المضيفين في لبنان واليونان والمملكة المتحدة" إلى أن ثلثي شباب اللاجئين السوريين الذين يعيشون في المملكة المتحدة إما يعملون أو يدرسون، وكشفت الدراسة أيضاً أن اللاجئين السوريين في المملكة المتحدة يواجهون تمييزاً أقل من نظرائهم في كل أنحاء العالم. (مهاجر، 2018)

3.3. سياسة التضييق والحد من تدفق اللاجئين

شكلت دول أوروبا الشرقية أكثر الدول الأوروبية تبنيًا لسياسات التضييق، حيث تعتبر دول عبور من قبل اللاجئين إلى أوروبا الغربية.

أنشأت المجر جداراً عازلاً لحمايتها من اللاجئين، وأجازت استخدام القوة ومختلف وسائل القمع لمنع اللاجئين من اختراق الجدار، كما أصدرت سنة 2018 قانوناً يجرم جميع الأفراد والمنظمات الذين يساعدون طالبي اللجوء في الحصول على الحماية الدولية، كما أنه يحد بشكل كبير من شروط الحصول على اللجوء، رغم إدانته من قبل محكمة العدل الأوروبية التي تتهم حكومة المجر بانتهاك قوانين الاتحاد الأوروبي. (يورو، 2021)

عدل برلمان سلوفينيا قانون اللجوء المعمول به في البلاد ليمهد الطريق أمام فرض قيود على دخول المهاجرين ويعزز إجراءات المراقبة الحدودية (فيله، 2017)، وأغلقت كرواتيا وصربيا ومقدونيا حدودها أمام اللاجئين وأصبح طريق البلقان الذي كان اللاجئين يسلكونه في طريقهم إلى ألمانيا أكثر صعوبة بسبب المراقبة المشددة.

قررت الدنمارك تقليص الإعانات الاجتماعية للاجئين، وحددت مناطق إقامتهم كما أعلنت خروجها من برنامج الاتحاد الأوروبي لإعادة توطين طالبي اللجوء، وسعت لإقامة نظام لجوء جديد يضمن التماسك الاجتماعي والأمني في البلدان الأوروبية، وذلك عبر نقل طالبي اللجوء إلى خارج أوروبا لفحص قضاياهم هناك، وهو الأمر الذي اعتبرته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يمثل عقاباً للمهاجرين ويهدّد

حقوقهم، كما وصفت بعض الكتل البرلمانية في البرلمان الأوروبي ببروكسل الاقتراح بأنه "فكرة غير ديمقراطية". (العكل، 2022)

تصنف سياسة الهجرة التي انتهجتها حكومة وسط اليسار الدانماركية بشأن الهجرة من الأكثر تشدداً في أوروبا، وتتضمن سحب الإقامة من بعض السوريين لاعتبار المناطق التي ينحدرون منها باتت آمنة، وتشديد قانون مصاد لقيام تجمعات للاجئين يرمي إلى تحديد سقف لعدد السكان "غير الغربيين" في الأحياء، واعتماد هدف رسمي يقضي بالتوصل إلى "صفر مهاجرين". (فرانس24، 2021)

لا يمكن فصل الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين عن مواقفها من مشكلة الهجرة غير الشرعية عموماً، حيث تواجه الدول الأوروبية صعوبات كثيرة، ناهيك عن تدفق المهاجرين إليها تعاني مشاكل أخرى لها ارتباط مباشر بالهجرة، وذلك مثل تزايد التهرب الضريبي والانفلات الأمني.

اعتمدت المفوضية الأوروبية عدة إجراءات لدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتعتمد الخطة على ثلاث محاور أساسية: (صاغور، 2010، الصفحات 101-102)

- دفع الدول الأوروبية لاعتماد قاعدة بيانات ونظام موحد في التعامل مع إشكالية منح تأشيرات لدخول الرعايا الأجانب.
- إرسال فريق من رجال الأمن والمختصين قوامهم ثلاثمائة شخص، يمكن نشرهم عند الضرورة في الحالات الطارئة على نقاط الحدود الخارجية الأوروبية للمساعدة ولتنظيم عمليات التصدي لها.
- اعتماد سياسة صارمة في مجال التصدير للهجرة السرية والاتجار باليد العاملة الأجنبية غير المرخص لها.

حاولت مفوضية الاتحاد الأوروبي العمل على توحيد المواقف الأوروبية من خلال إصدار وثيقة "جدول الأعمال الأوروبي حول الهجرة" في ماي 2015، وتحدد هذه الوثيقة أربعة أسس للتعامل مع الهجرة هي: (سالم، 2017، صفحة 89)

- خفض الحوافز الدافعة للهجرة غير النظامية عبر علاج أسباب النزوح، بما في ذلك الحروب الأهلية، الاضطهاد، الفقر والتغير المناخي، بالإضافة للتعاون مع دولة المنشأ ودول العبور ومحاربة المهربين، وإعادة المهاجرين غير النظاميين.
- التحكم في الحدود الأوروبية عبر ثلاث قواعد للمعلومات تتناول اللجوء وتأثيرات الدخول، وتراقب الأشخاص الخطرين وزيادة كفاءة نقاط العبور الحدودية، وتقديم العون في هذا المجال لدول أخرى خارج الاتحاد.
- بناء سياسة مشتركة لمنح حق اللجوء عبر وضع معايير لعمليات الاستقبال واستكمال الإجراءات مع تحسين آليات فحص طلبات اللجوء وأخذ البصمات.
- يتعلق هذا الأساس بوضع سياسة جديدة حول الهجرة الشرعية من زاوية إدراك أن أوروبا تحتاج الى تلبية حاجة السوق الأوروبية الى اليد العاملة.

إن السياسة المشتركة التي يجب تبنيها من قبل الاتحاد الأوروبي هي التضامن وإعادة توزيع المهاجرين بشكل أكثر توازناً على دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لتخفيف العبء على دول العبور وغيرها من الدول التي تواجه تدفقاً كبيراً للاجئين، كما أن دخول اللاجئين الى أي دولة من دول أوروبا التي تنتمي إلى فضاء شنغن يعني تنقله بحرية في باقي دول هذا الفضاء، ما يعني أن فشل أي دولة في إدارة أزمة اللاجئين يؤثر سلباً على بقية الدول. (pétin, 2015, p. 4)

أبرم قادة الاتحاد الأوروبي اتفاقاً مع تركيا لمعالجة تدفق اللاجئين، وهو يقضي بإبعاد اللاجئين الجدد إلى تركيا، ويقر بتسريع المساعدات لتركيا وإلغاء تأشيرة دخول الأتراك إلى أوروبا والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتم اختيار تركيا باعتبارها من أكثر المتأثرين بالأحداث السورية فهي تشارك مع سوريا بثمانمائة وخمسين كيلومتر ومنطقة شرق الأناضول، فهي تشكل امتداداً جيوسياسياً طبيعياً لسوريا. (واكيم، 2012، صفحة 206)

أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في إطار دورها لضمان تفسير وتطبيق منسق لقانون الاتحاد الأوروبي 12 حكماً قضائياً في 2019، متعلقاً بالأحكام الأولية بشأن تفسير النظام الأوروبي المشترك للجوء وأهم هذه الأحكام وهي: (EASO، 2020، صفحة 10)

- قابلية تطبيق توجيه إجراءات اللجوء المعاد صياغته فيما يتعلق بالحماية الدولية القائمة في الدول الأعضاء، ودور المؤسسات القضائية في نقض القرارات الابتدائية.
- إلغاء الحماية الدولية وصلاحيات بعض الأحكام الواردة في التوجيهات المعاد صياغتها الخاصة بالتأهيل.
- سحب شروط الاستقبال المادي كشكل من أشكال العقوبة في ضوء توجيه شروط الاستقبال المعاد صياغته في المادة 4/20.

4. العوامل المؤثرة على المواقف الأوروبية

فرضت أزمة اللاجئين نفسها على المشهد الأوروبي، كواحدة من أهم التحديات التي تواجهها أوروبا حالياً، لذا تبدو اليوم متفرقة وعاجزة عن التفاعل مع أزمة اللاجئين مابين مناهض ومرحب ومتردد لكل منهم أسباب و مبرراته، فالدولة المضيفة مطلق الحرية في منح الملجأ داخل إقليمها للأجانب ما لم يكن هناك نص اتفاقي يقضي بغير ذلك، فهي التي تنفرد بالحكم على ظروف طالب الملجأ وهل تتوفر فيه الخصائص الجوهرية اللازمة لاعتباره لاجئاً من عدمه. (أمنية، 2016، صفحة 31)

لا يمكن حصر أسباب تباين السياسات الأوروبية حول مسألة الهجرة عموماً واللاجئين السوريين بالأخص، لكن هناك عدة عوامل رئيسية وأهمها:

1.4. العامل الاقتصادي

إن استقبال أعداد هائلة من اللاجئين يشكل عبئاً اقتصادياً على الدول المستضيفة مهما كان حجم اقتصادياتها حيث تضاف هذه الأعداد الى أرقام البطالة في هذه الدول، فضلاً عن الأعباء المالية التي تنفقها هذه الدول من أجل توفير خدمات الرعاية الصحية والتغذية والتعليم وبرامج التدريب الوظيفي وغيرها، والتي تدفعها من أموال دافعي الضرائب.

أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جويلية 2020 بأن إجمالي عدد اللاجئين في العالم هو 26.4 مليون لاجئاً، بالإضافة الى 4.2 مليون طالب لجوء. (EASO، 2021، صفحة 6) ،

وهو عدد لا يمكن تجاهله، خاصة أن أوروبا تشكل واحدة من أهم الوجهات المفضلة للاجئين، وهو ما يبرر الخوف الأوروبي، من الانعكاسات السلبية لأزمة اللاجئين على مستقبل القارة الاقتصادي، بفعل تباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة إلى نحو 10 % في مجمل منطقة اليورو، وبلوغها أكثر من 20 % من بعض دول الاتحاد مثل إسبانيا واليونان وإيطاليا، فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبي مازال يعاني مشكلات اقتصادية كبيرة بسبب أزمة اليونان، وعدم استقرار اليورو، في هذا الإطار عارضت بعض الدول خاصة دول أوروبا الشرقية مخطط المفوضية الأوروبية المتعلق بنظام توزيع حصص اللاجئين على بلدان القارة.

أعد صندوق النقد الدولي دراسة في بداية عام 2016 عن الآثار الاقتصادية للاجئين على أوروبا، قدر أن الكلفة المالية للاجئين الوافدين إلى أوروبا في السنوات 2014، 2015، 2016 تبلغ حوالي 0.07%، 0.14%، 0.22% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. (Aiyar, 2016, p. 12) إن الكلفة المباشرة الاقتصادية للاجئين في أوروبا لا تعبر بشكل كامل عن الأثر الاقتصادي، فغالبية الدراسات الأوروبية الجادة تتفق على أن اللاجئين القادمين يمكن أن يكونوا إضافة مهمة ومفيدة للوضع الاقتصادي، إن ترافقت مع برامج اندماج واعية ومدروسة، كما أن تكلفة اللاجئين تتراجع تدريجياً مع مرور السنين.

تحلل دراسة نشرتها مجلة وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة (PNAS) الآثار الاقتصادية للاجئين على اقتصادات البلدان المضيفة، وتكشف أن المساعدات المالية للاجئين تخلق تداعيات إيجابية كبيرة على الشركات والأسر المعيشية في البلد المضيف.

خلصت الدراسة إلى أن اللاجئين البالغ الذي يتلقى مساعدات نقدية يُزيد الدخل الحقيقي السنوي في الاقتصاد المحلي بمقدار 205 إلى 253 دولاراً، أي أكثر بكثير من 120 إلى 126 دولاراً من المساعدات التي يتلقاها كل لاجئ في بداية مرحلة إعادة التوطين. (السيد، 2021)

يمكن استثمار تدفق اللاجئين السوريين في السوق الأوروبية بطريقة إيجابية تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاستفادة منهم في سوق العمل، خاصة الوظائف التي لا تشهد إقبال المواطن الأوروبي.

2.4. العامل الأمني

إن التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين إلى أوروبا خلق شعورا بالخوف عند بعض الأوروبيين من ارتفاع خطر الهجمات الإرهابية على بلدانهم، حيث لا تزال أحداث ال 11 سبتمبر عالقة في أذهانهم، بالإضافة إلى تنامي التهديدات الإرهابية في الدول التي تصدر اللاجئين مثل تنظيم الدولة الذي بات يسيطر على مناطق عدة في سوريا والذي يتبنى أفكارا متشددة ومعادية للغرب.

لم يتبلور التقدير الأوروبي للتهديدات الجديدة بشكل فعال إل بعد أحداث 11 سبتمبر سواء بالنظر إلى طبيعتها أو طبيعة الآليات الواجب اعتمادها للرد عليها، حيث لخصت الإستراتيجية الأوروبية للأمن التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي: الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، كما حددت أساليب التصدي لها في التعاون الدولي لأجل مكافحة الإرهاب عبر مقارنة مدنية -عسكرية وبناء الأمن الجوي عبر تقوية التعاون العسكري مع دول الجوار الأوروبي خاصة الجنوب متوسطة(صاغور، 2010، الصفحات 165-166).

شكلت هجمات 13 نوفمبر 2015 في باريس عاملا مهما في تشديد المواقف الأوروبية من اللاجئين باعتبارهم مصدرا للإرهاب، رغم أن منفذي هذه الهجمات ليسوا مهاجرين جدد، بل مواطنون يعيشون منذ مدة طويلة في أوروبا.

تعرضت بعض الدول الأوروبية لهجمات إرهابية متعددة خلال عام 2017، وحسب تقرير نشر بنفس العام من قبل المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب، تضمن الحديث عن 14 عملية إرهابية ونتج عنها قتلى وضحايا، وهذا النشاط الإرهابي عكس مخاوف الدول الأوروبية على الرغم من وضع طوق أمني مشدد خشية عودة الإرهابيين إلى بلدانهم من الشرق الأوسط والذي يشهد حربا ضدا لجماعات الإرهابية فيها مثل تنظيم داعش بسورية والعراق.(الحوامدة ف.، 2018، صفحة 131)

أوجدت سلسلة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أوروبا أرضية خصبة لبروز التيارات والأحزاب المتطرفة التي أصبحت تنظر إلى المهاجرين عامة على أنهم تهديد للأمن القومي الأوروبي، وتنبع هذه المعاداة للإسلام من قبل هذه الأحزاب اليمينية من منطلق أن الانفتاح على الخارج يمكن أن يؤدي للخيانة. (الحوامدة ف.، 2017، صفحة 118).

إن الربط بين الهجرة عموماً والجريمة هو ظاهرة شائعة في أوروبا، حيث يعتبر " الغريب " خطراً على المجتمع ومسؤولاً عن كل معاناة اجتماعية في المجتمعات الأوروبية، هذا الربط نجده في خطابات السياسيين وأحاديث العامة على حد سواء. (Cuozzo, 2015, p. 6)

تصاعد اليمين المتطرف في عدد من دول أوروبا وازداد ضغطه على الحكومات الأوروبية لتبني موقف رافض لسياسة قبول المهاجرين واللاجئين، خاصة أن اليمين يستولي على السلطة ويتحالف في كتي رمي الأحياء مع الحركات المناهضة للمهاجرين والمسلمين في عدد من البلدان، مثل المجر التي تستغل عدد من الحوادث للمطالبة بفرض قيود أكبر على تدفق اللاجئين، تزيد هذه الحوادث من الهاجس لدى كثير من الدول الأوروبية حول قضية شنغن التي تفتح الحدود بين مختلف الدول مما يسهل حركة " الإرهابيين المحتملين"، ما يعني أن كل دول الاتحاد الأوروبي من الممكن أن تكون عرضة لهجمات إرهابية.

دفعت هذه الهجمات الإرهابية العديد من الدول الأوروبية إلى تبني سياسات حذرة تجاه اللاجئين السوريين؛ تم تغليب الجانب الأمني فيها على الجانب الإنساني حتى أن بعض الدول قامت بسن قوانين صارمة لضبط حركات اللجوء بداعي حماية مواطنيها وتعزيز الأمن القومي.

3.4. العامل السياسي:

تمثل العوامل السياسية المحرك الرئيسي للمواقف الرسمية للدول تجاه أي قضية، خاصة إذا تعلق الأمر بالعلاقات بين الدول، حيث يشكل اللاجئون مصدراً للإحراج السياسي، إذ أن مجرد وجودهم على أرض الدولة المضيفة دليل قاطع على أن دولهم تمارس الاضطهاد وتنتهك حقوق الإنسان، وبذلك تقع الدولة المضيفة في مأزق مع الدولة المصدرة للاجئين، الأمر الذي ينعكس سلباً على العلاقات بين هاتين الدولتين

خاصة إذا كان هؤلاء اللاجئين ناشطون سياسياً ضد نظام الحكم في دولهم الأصلية. (برهان، 2008، صفحة 287)

رغم وضوح موقف الدول الأوروبية المؤيد لأحد أطراف النزاع في سوريا، حيث وقفت أغلبية هذه الدول ضد النظام السوري إلا أن استقبالتها للاجئين السوريين يعكس هذا الموقف بوضوح، مما عمق الأزمة في العلاقات بين هذه الدول وبين النظام السوري الذي يستمر في الحكم، وقد يعمق الشرخ أكثر في حال استقرار الأمور في سوريا.

حولت الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة في الدول الغربية قضية اللاجئين إلى ورقة ضغط لتأليب الرأي العام، يستخدمها السياسيون المعارضين، لجني مكاسب سياسية لهم مما يجعل السياسات الرسمية أكثر تحفظاً تجاه اللاجئين السوريين للحفاظ على السلطة.

تجنب السياسيون على وجه الخصوص الجانب الإدماجي المتعلق بقضية اللاجئين، ويعود هذا جزئياً إلى مسألة الإيديولوجيا، إذ لطالما جادل اليسار السياسي ضد سياسات الهجرة، لأنه خشي أن يؤدي وضع قواعد ثابتة إلى الحد من الهجرة، وفعل اليمين الأمر نفسه ولكن لسبب مناقض تماماً: فهو خشي أن تؤدي مؤسسة الهجرة إلى فتح مسار فيضان الهجرة، وكلا الموقفين يشكلان تحالفاً رسمياً كبيراً ضد حل المشكلة بشكل براغماتي. (تيشو، 2015)

إن التعاطي مع أزمة اللاجئين السوريين يتم في سياقات سياسية بامتياز من قبل الكثير من الدول الغربية وحتى المنظمات الأممية المعنية، وفقاً لإستراتيجية الحصص العادلة التي تتذرع بها القوى الغربية الكبرى للتنصل من التزاماتها السياسية والأخلاقية. (علام، 2017، صفحة 107)

4.4. العامل الثقافي:

إن أزمة العديد من القوى الأوروبية مع اللاجئين لا تكمن في أعدادهم إنما في عوامل تاريخية وثقافية ودينية، فعالية اللاجئين ينتسبون للدين الإسلامي وقادمون من سوريا وأفغانستان والعراق، لذا ترى العديد من تلك القوى أن موجات اللجوء والهجرة إلى القارة الأوروبية تهدد هويتها المسيحية، الأمر الذي يتطلب موقفاً حازماً للحد من تلك الموجات، لذا كان طبيعياً أن تصدر غالبية الاعتراضات من دول أوروبا الشرقية

بسبب الميراث التاريخي الذي جمعها بدولة الإسلام؛ خلال قرون مضت في حروب وصراعات بينية لم تتوقف حتى وقت قريب مضى. (سليمان، 2016، صفحة 4).

ترفض كل القوانين والتشريعات الدولية التمييز العنصري حيث يعد مبدأ عدم التمييز أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان بصفة عامة، وفي إطار حق الملجأ بصفة خاصة (أبو الوفا، 2008، الصفحات 138-139)، إلا أن العديد من الدول الأوروبية لم تحترم هذا المبدأ حيث اشترطت بعض الدول أن يكون اللاجئين مسيحيين؛ على غرار بولندا وسلوفاكيا والتشيك وهو الموقف ذاته تبنته المجر، ومنحت قبرص أولوية اللجوء للمسيحيين. (الغصين، 2018، صفحة 53).

تنتشر في أوروبا على نحو واسع مزاعم تفيد أن اللاجئين يهددون النسيج الاجتماعي في أوروبا، وهذا يعني أنه بحكم هوية هؤلاء اللاجئين غير الأوروبية وخلفيتهم المسلمة، يهددون النظام الاجتماعي وتثنيهم أيضاً عن الاندماج والاستثمار في مجتمعاتهم الجديدة (قطر، 2017، صفحة 31).

رغم هذه التوجهات المتخوفة إلا أن بعض الباحثين يرون أن السوريين متواجدون في أوروبا منذ عقود، حيث اندمجوا بالمجتمعات المضيفة دون أية عوائق، وهذا ما توصل إليه أستاذ العلاقات الدولية بجامعة غلاسكو جورجيو سكاربوتيس وأستاذ الفلسفة بن كولبورن؛ حيث لخص الوضع القائم من خلال الدراسة التي أجرتها جامعة غلاسكو بأن الشباب السوريين والمواطنين البريطانيين لديهم وجهات نظر مختلفة بشأن الدين والسياسة والأخلاق الفردية؛ لكنهم يتشاركون الرأي حول أهمية العيش في حياة كريمة، وهو يخالف التوجهات العامة التي تقول إنهم غير متوافقين مع الغرب أو القيم البريطانية. (مهاجر، 2018)

إن الرفض القائم على أساس ديني لا يشكل رأي الأغلبية ومن السهل رفض ردود الفعل الناجمة عن "زهاب الإسلام" الصريح باعتبارها آراء الأقلية، لكن الواقع يقول انقساماً كبيراً من الجد حول قضية اللجوء يؤججه زهاب الأجانب المضرر أو العنصرية أو الاثنين معاً. (علي، 2013، صفحة 2)

إن المجتمعات الغربية أصلاً ليست متجانسة، ومع ذلك نجحت في تجاوز الاختلافات بينها وتكوين اتحاد قوي بغض النظر عن اللغة والدين والعرق، مما يعني أن إمكانية اندماج اللاجئين السوريين بالمجتمعات الأوروبية هي عملية يمكن تسهيلها إذا توفرت الإرادة وتضافرت الجهود الرسمية والشعبية.

5.4. العامل الإعلامي:

شكل التدفق الكبير للاجئين السوريين الى أوروبا مادة إعلامية دسمة لوسائل الاعلام الأوروبية، حيث اختلف تناول الإعلام لهذه القضية باختلاف الدول والمؤسسات الإعلامية، ويؤثر على الرأي العام الأوروبي النشاط مما ينعكس على سياسات الدول تجاه اللاجئين.

يعتبر الاعلام السلطة الرابعة التي يمكنها التحكم في آراء الناس أو على الأقل توجيههم، حيث تقوم وسائل الاعلام بإضفاء المكانة والقوة على بعض الأحزاب والجماعات؛ من خلال التركيز الإعلامي عليهم وهو ما يمنحهم قدرا من السلطة والنفوذ، ويصبح سلوك مثل هؤلاء الأشخاص ذا دلالة بالغة على عامة الناس، (ستيفنس، 2008، صفحة 330)، وهو الأمر الذي ينطبق على اللاجئين السوريين حيث تربط اللجوء السوري بالإرهاب القادم من الشرق، وقامت بعض وسائل الاعلام بتضخيم دور اللاجئين السوريين في تشكيل الجماعات الإرهابية على الأراضي الأوروبية.

تتغذى التغطية الإعلامية لقضية اللاجئين في أوروبا بشكل كبير على العناصر الأيديولوجية التي تقوم على الثنائيات الضدية والتناقضات بين " الأنا " و " الهم "، إذ يعمل الخطاب العنصري والهوياتي المهيمن في بعض وسائل الاعلام اليمينية؛ ليس فقط على تعميق الاختلاف بين الأوروبيين واللاجئين، بل يسعى أيضا إلى شيطنتهم وتحويلهم إلى مصدر تهديد لبنية المجتمع الأوروبي الأمنية والاجتماعية والثقافية من أجل خدمة مصالح سياسية محلية إقليمية ودولية. (حسين، 2015، صفحة 2)

تراجعت قدرة الإعلام الموضوعي الكبير التقليدي على مواجهة الإعلام الشعبي وحرب الشائعات وآليات عمل سوق الإعلام التي تقوم على الإثارة والشاذ والغريب، ليس فقط في أوروبا بل على المستوى العالمي تحولا للتيار الإعلامي العام إلى منحى الإعلام الشعبي والإثارة، فكانت أخبار الحوادث والاعتداءات التي يرتكبها أفراد من اللاجئين أكثر انتشارا بكثير من الأعمال الإيجابية؛ والنقاش حول الضخامة الوهمية للخطر الإسلامي أكثر انتشارا من نقاش القدرات الكامنة ضمن اللاجئين الجدد لدعم الحالة الاقتصادية والثقافية للمجتمع (الخطيب، 2017، صفحة 24).

مهما حاولت القوى المحلية أو الدولية توظيف الإعلام للتلاعب بالعقول واغتصاب الجماهير بتضليل الآراء و الدعاية و غيرها، إلا أن الوجه الآخر لهذا الإعلام هو إمكانية كشف الحقائق وإفشاء الأسرار، وهو ما يؤكد " هربرت شيلر " من أن السيطرة على البشر و المجتمعات تتطلب في الوقت الحاضر وقبل أي شيء الاستخدام الموجه للإعلام (شيلر، 1986، صفحة 11).

إن الانسان قيمة مثلى في الحياة وعلى الصحفي الابتعاد عن التمييز الجنسي والعنقي والديني والمذهبي والوضع الاجتماعي لجميع الناس، لأن خدمة الانسان أعظم قيمة في رسالة الصحفي، و هذه تعكس ثقافة المجتمعات و سلوكيات الناس فيها، سواء كانوا صحفيين أو أطباء أو مدرسين (زهير، 1991، صفحة 129)، وهذا هو المبدأ الذي يتوجب على وسائل الاعلام أن تعتمد عليه في تغطيتها لقضية اللاجئين السوريين في قارة تتبجح بدفاعها عن حقوق الانسان والحريات، وتدعي وسائل الإعلام فيها الموضوعية والحياد في الطرح وهو الأمر الذي غاب في تناولها لهذه القضية.

5. خاتمة:

إن اللجوء الإنساني هو حق مشروع لكل انسان كفلته القوانين والتشريعات الأمية والوطنية على حد سواء، واللجوء السوري إلى أوروبا — وإن كان بأعداد هائلة—لا يشذ عن هذه القاعدة. رغم أن هناك قانونا أوروبيا موحدًا حول اللجوء، كما أن الاتفاقية الوظيفية للاتحاد الأوروبي تتحدث عن سياسة أوروبية مشتركة، إلا أن هناك اختلافا في التعامل مع اللاجئين ودرجة قبولهم، هذه الاستجابة تختلف من بلد لآخر وفقا لمحددات مختلفة.

يتمثل مفتاح حل أزمة اللاجئين السوريين في وقف الحرب واستعادة السلام على الأرض السورية، لضمان عودة اللاجئين الآمنة الى بلدهم الأم، ولذلك وجب السعي لإيجاد تسوية سلمية للنزاع إذ مهما توفرت الظروف للاجئين فإن الظروف الأمثل هي العودة الى أرض الوطن.

يمكننا تقديم بعض الاقتراحات الكفيلة بتحسين وضع اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية المضيفة:

- التأكيد على أن أزمة اللجوء هي مشكلة إنسانية بغض النظر عن الجنس واللون والعرق والدين، وأن اللاجئين يجب أن يعامل كضحية لظروف الحرب والقمع، وليس كمتهم.
- تشجيع الدول خاصة تلك التي تتمتع بوضع اقتصادي جيد على منح اللجوء لطالبيه، باعتباره حقاً كفلته القوانين الأممية خاصة مع توفر كل أسباب اللجوء.
- ضمان معاملة اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها من أجل حماية حقوقهم ومحاولة إدماجهم في سوق العمل.
- توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة للاجئين السوريين في مخيمات ومراكز اللجوء مع التركيز على التعليم والصحة.
- تظافر جهود المنظمات الأممية والإنسانية مع الجهود الرسمية للدول المضيفة من أجل إيجاد حلول دائمة لمعاناة اللاجئين السوريين.
- التزام اللاجئين بأنظمة وقوانين الدول المضيفة من أجل إعطاء صورة مشرقة عن اللاجئين والبلد الأصلي له على حد سواء، وذلك لضمان اندماجهم بالمجتمعات المضيفة من جهة وتصحيح بعض الصور النمطية المروج لها عبر بعض وسائل الاعلام من جهة أخرى.
- التوعية الإعلامية المستمرة من أجل تغيير الصورة النمطية عن اللاجئين السوري في أوروبا.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. ابن منظور.(1994). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
2. أحمد، أ. (2008). الحماية الدولية لحقوق الانسان. القاهرة: دار النهضة العربية.
3. أمر الدين، ب. (2008). حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية.
4. بوصبوعة، م. (2016). تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: جامعة الجزائر3.
5. جان، ت. (2015). جذور أزمة اللاجئين في أوروبا.
6. جمال، و. (2012). صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011. بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
7. حسين، ح. (2015). قضية اللاجئين في الخطاب الاعلامي الأوروبي السياقات والأهداف. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
8. الخطيب، ع. ا. (2017). اللاجئين السوريون في دول الجوار واللاجئون في أوروبا. بيت السلام السوري.
9. دوتش، ف. (2017). تعديلات قانونية لتشديد إجراءات دخول المهاجرين إلى سلوفينيا .
10. زهير، ح. (1991). الموسوعة الصحفية العربية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
11. سالم، م. أ. (2017). اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. مجلة السياسة الدولية.

12. سكاي، ن. (2015). 6 أسباب وراء لجوء السوريين إلى أوروبا. 2022 .
13. سليمان، ه. (2016). السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية. القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات.
14. السيد، إ. (2021). كيف يؤثر اللاجئين على اقتصاديات الدول المضيفة. نون بوست
15. شريف، ال. (2013). سباق أوروبا إلى الحضيض في حماية اللاجئين من سوريا. لندن: منظمة العفو الدولية.
16. شيلر، ه. (1986). المتلاعبون بالعقول. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.
17. العافر، أ. (2016). النظام الدولي لحماية اللاجئين في القانون الدولي العام. بودواو: كلية الحقوق.
18. عقبة، خ. (2014). حق اللجوء في القانون الدولي، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
19. ياسمين، أ. ع. (2016). السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين دراسة حالة اللاجئين السوريين - الفترة الدراسية (2016 - 2011) المركز الديمقراطي العربي
20. العكل، م. (2022). اقتراح دنماركي يهدد حياة أكثر من مليون لاجئ سوري في أوروبا .
21. علام، م. ش. (2017). خريطة التيه اللاجئين السوريون في سياقات إقليمية و دولية معقدة. مجلة السياسة الدولية.
22. فاطمة، ح. (2018). السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين. غزة: جامعة الأزهر.
23. فرانس 24. (2021). الدنمارك تعزم إرسال طالبي اللجوء إلى خارج أوروبا .
24. فواز، أ. (2018). أبحاث المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئين في الشرق الأوسط، الفرص و التحديات. عمان: مركز دراسات اللاجئين و النازحين و الهجرة القسرية.

25. فوز، أ. (2017). الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة. عمان: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية.
26. قطر، ال. (2017). اللاجئين السوريون : مأساة العصر ومخاطر المستقبل. الدوحة: أكاديمية قطر الدولية للدراسات الامنية.
27. قوى، ب. (افريل، 2017). تيارات اليمين الأوروبية و النزعات الانفصالية ومواجهة اللاجئين. مجلة السياسة الدولية ، صفحة 104.
28. مهاجر، ن. (2018، 04 13). دراسة تشخص وضع اللاجئين السوريين في بريطانيا. مهاجر نيوز.
29. ميشيل، س. (2008). البث الإذاعي. (ترجمة هشام عبد الله،) عمان: عمان الأهلية للنشر و التوزيع.
30. ناصر، ي. (2018). 101 من الحقائق والأرقام حول أزمة اللجوء السوري (الجزء الأول). بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة و الشؤون الدولية.
31. ناصر، ي. (2019). 101 من الحقائق والأرقام حول أزمة اللجوء السوري (الجزء الثاني). بيروت، لبنان: معهد عصام فارس للسياسات العامة و الشؤون الدولية
32. نديم، م. (2008). قضية اللاجئين الفلسطينيين التطور والآفاق. الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
33. نيوز، ي. (2021). محكمة العدل الدولية تدين حكومة المجر و تتهمها بانتهاك قوانين الاتحاد الأوروبي.
34. هشام، ص. (2010). السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
35. وزارة أوروبا والشؤون الخارجية. (2021). موقف فرنسا من سورية. موقع الدبلوماسية الفرنسية على الأنترنت.

36. يوسف, ت. (2021). مبادئ البحث العلمي المنطلقات النظرية و التوجهات التطبيقية. البليدة: دار مدني.

ثانيا : باللغة الأجنبية

1. Aiyar, S. (2016). *The Refugee Surge in Europe:Economic Challenges*.washington: The International Monetary Fund.
2. col, E. c. (2015). *l'espaceschengen: problème ou solution aux flux migratoires et à la securité en EUROPE*. Bordeaux: EUROTEMIS
3. Cuozzo, M. (2015). *La migration vers l'Europe : un enjeu sécuritaire Causes et conséquences des politiques migratoires européennes sur les migrants*.Genève: global studies institue de l'université de Genève.
4. Peston, R. (2015). Why Germany needs migrants more than UK.
5. pétin, j. (2015).*crise migratoire en Méditerranée, Le droit européen de l'asile et la solidarité remis en question*.
6. Shekhar A.(2016). *The Refugee Surge in Europe: Economic Challenges*. The International MonetaryFund.